

التعليم العام من منظور الخيار العام

مايكل بورز

مجلة فريمان

عدد أكتوبر 2010

Public Schools through the Public Choice Lens

By Michael Bors

The Freeman Magazine

ترجمة: علي الحارثي (alharis.a@gmail.com)

هنالك حقيقتان لا يمكن تجاهلهما إذا أردنا البحث في واقع التعليم الحكومي («العام») في الولايات المتحدة: أولاهما أن متوسط الإنفاق على كل طالب قد قفز خلال الأعوام الخمس والثلاثين الماضية ووصل إلى مستوى من بين الأعلى على مستوى العالم. والحقيقة الثانية أن إنجاز الطالب. سواء أكان ذلك بالمقارنة الزمنية داخل أمريكا أم بالمقارنة الدولية بلحاظ الوضع الراهن. وصل إلى مستوى من بين الأدنى في الدول الصناعية. وهذا ينبئ بواقع يثير الدهشة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة في الإنفاق.

لماذا لا يؤدي إنفاق مبالغ أكبر على التعليم العام إلى نتائج أفضل. بينما تؤدي زيادة السعر إلى خدمات أفضل في جميع مدارس التعليم الخاص تقريبا؟ ولماذا لم تجر تغييرات أساسية في المدارس من قبل المنظومة السياسية على الرغم من الفشل المستمر في أداء الطلبة منذ أمد طويل؟ إن نظرية الخيار العام والتبرير الاقتصادي لها يجعل من الواضح. وليس هذا من التناقضات. أن الحالة الراهنة للمدارس العامة الأمريكية ما هي إلا نتيجة منطقية للعمليات المسؤولة عن الإدارة والتمويل. وأن استمرار الحالة الراهنة ما هي إلا نتيجة للخيارات «العقلانية» التي يختارها الناخب ضمن المنظومة الديمقراطية السائدة.

كم يبلغ حجم الإنفاق على التعليم في الولايات المتحدة؟ وصل متوسط الإنفاق في المدة (2005-2004) إلى (\$ 9,266) بحسب معلومات المركز الوطني لإحصاءات التعليم. بينما كان هذا الرقم (\$ 6,219) في العام 1984 و(\$ 7,504) في العام 1994. وهذا يمثل زيادة قدرها (23.5%) خلال عشرة أعوام. و(49%) خلال 20 عاما. كذلك فإن الإنفاق يزيد بمقدار (52%)

التعليم العام من منظور الخيار العام

على ما أنفقته أكثر من 29 دولة أخرى في العام 2003. وذلك بحسب أرقام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه الزيادات الهائلة، فإن معدل أداء الطلبة في امتحانات (SAT) انخفض من (1060) في العام 1967 إلى (990) في العام 1980. بعد أن ارتفع بمقدار متواضع إلى (1028) في العام 2005. وفي برنامج التقدير العالمي للطلاب الذي حصل في العام 2003 أحرز الطلبة الأمريكيون من فئة (15 عاما) نتيجة قدرها (483). أي بانخفاض قدره (17) نقطة عن متوسط جميع نتائج الدول المشاركة. ومن هنا، وبحسب المعيار المزدوج للتكلفة والمنفعة، يمكن القول بأن منظومة التعليم العام تبلي بلاء سيئا.

إن من الاختلافات الكبرى ما بين العمليات التي تديرها الحكومة (كمدارس التعليم العام) وبين كافة المنظمات في السوق الحر. سواء أكانت ربحية أم لا. تتمثل في أن وكالات الحكومة تتلقى تخصيصات مالية عبر قرارات سياسية، بينما يتوجب على منظمات السوق الحر أن تكتسب تمويلها إما عبر هبات أو تبرعات أو تحويلات تطوعية. إن هذا التمييز يؤدي إلى تأثيرات مهمة على عمل هاتين المجموعتين. إن منظمات السوق الحرة تعمل جاهدة لتوسيع أرباحها عبر زيادة العائدات وإنقاص التكاليف. والمنظمات التي تتجاوز تكاليفها عائداتها تنتهي إلى الإغلاق أو إعلان الإفلاس. ولهذا فإنها تعمل جاهدة باستمرار لتصبح أكثر كفاءة وإنتاجية. أما المنتجون الذين تعوزهم الكفاءة فيخرجون من الميدان.

ولكن نظرية (الخيار العام) ترى أن من يدير وكالات الحكومة يفتقرون إلى هذا الدافع لإنقاص التكاليف وزيادة الأرباح لأنهم ليسوا عرضة لتنافس السوق. ولا يحاولون الانتفاع من الأرباح المتحققة. وفي الحقيقة، وفي عملية شاذة تتناقض تماما مع عملية السوق، تحصل المدارس والمناطق التعليمية الفاشلة في العادة على أموال أكثر بأمل مفرط لحل المشكلة. كما إن نظرية (الخيار العام) تبين لنا بأن من المعقول تضييع الموارد على أية مدرسة عامة أو منظومة تعليمية على أساس ظاهرة «استعملها أو اخسرها».

التعليم العام من منظور الخيار العام

فإذا استطاعت المدرسة أن تحصل على ميزانية إضافية، فعندها يتوجب عليها أن تقلص ميزانيتها للفترة القادمة، وهو أمر يمقته الإداريون القائمون عليها. ولهذا فإن منظومة التعليم العام دأبت في العادة على عدم توفير دافع لاتخاذ إجراءات تهدف إلى توفير النفقات وتحسين النوعية، بل إنها تفعل العكس تماما على أرض الواقع.

التكلفة والنوعية في المدارس الخاصة

بناء على هذا التنظير، وثبات العوامل المؤثرة الأخرى، يتبادر إلى الذهن، وبشكل عام، أن المدارس الخاصة تقدم تعليما ذا نوعية أفضل وبتكلفة أقل (لكل طالب) بالمقارنة مع التعليم العام. وهذا هو بالفعل ما عليه واقع الحال. ولقد وجد آدم شايفر (Adam Schaeffer) الخبير في مركز كاتو (Cato Institute) في مقالته التحليلية المعنونة «ماذا ينفقون؟ التكلفة الحقيقية للمدارس العامة»، أنه في المناطق الخمس التي تناولها بالدراسة تنفق المدارس العامة ما يقترب من ضعفي المال على كل طالب (أكثر بمقدار 93%) وذلك بالمقارنة مع المتوسط التقديري للمدرسة الخاصة. كما إن إرسال الأهالي أبناءهم إلى مدارس تنفسي أجورا عن التعليم دون المدارس «المجانية العامة» ما هو إلا دليل إضافي على أن المدارس الخاصة تقدم تعليما أفضل في النوعية وإن كان أقل تكلفة.

وعوضا عن التنافس على الطلبة والمنح الدراسية، فإن المنظومة التعليمية العامة تتنافس على التخصيصات المالية من المشرعين وموظفي الحكومة. وهذه التخصيصات يعتمد تحديدها على عدة عوامل من بينها أداء الطالب في الامتحانات القياسية، وهذا البديل المصطنع عن التنافس ينشئ دوافع شاذة على كافة مستويات الجهاز التعليمي؛ فالمعلم والمدرسة عندما يعلم، مثلا، بأن التمويل لا يعتمد على المعارف العامة للطلاب وما لديه من مهارات تفكير انتقادي ذكية، وإنما على الامتحان، فإن هذا يدفع إلى تعليم الطلبة ما يلزمهم من مهارات هذا الامتحان (أو ما يدعى بعملية «التعليم من أجل الاختبار»). وعندما تستلم المدارس تمويلا بحسب عدد طلبتها الذين ينخرطون في صفوف متقدمة،

التعليم العام من منظور الخيار العام

فعندها سيكون لديها حافظ لحث عدد أكبر من الطلبة على الانخراط في هذه الصفوف. مما ينتج عنه رسوب الطلبة غير الكفوئين وتعثر مسيرة الطلاب الكفوئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات لديها دافع لجعل الامتحانات القياسية أسهل، لا أصعب، وذلك كي ينجح عدد أكبر من الطلبة. وهكذا تتولد نتائج شاذة في كافة المستويات: المدرسة، والمنطقة التعليمية، وحكومات الولايات.

الجهل العقلاني وشراء الحزَم

كذلك، فإن نظرية (الخيار العام) تشرح لماذا لا يحتشد المصوتون في أيام الانتخابات لاختيار مرشح ينادي بتغيير المنظومة التعليمية. فعلى الرغم من أن الكثير من المواطنين متفوقون على أن المدارس يمكن إدارتها على نحو أفضل، بل يجب ذلك، فإن قلة قليلة منهم لديهم خطة مفصلة حول كيفية أداء ذلك على النحو الأمثل، وبالتالي فإن قلة قليلة منهم يملكون المعايير اللازمة لتقييم المقترحات التعليمية التي يطرحها هؤلاء المرشحون. إن هذه ما هي إلا نتيجة (للجهل العقلاني)، ففي سبيل التصويت الصائب في ميدان السياسة التعليمية، يعمد الأب (مثلا) إلى تخصيص قسم كبير من وقته لمعرفة معلومات عن القضايا الكثيرة المتعلقة بالتعليم: آليات العمل الداخلية في المنظومة التعليمية المحلية، والإطار الأوسع من القوانين الاقتصادية، ونظرية (الخيار العام)، وبنية نقابات المعلمين، والتفاصيل الدقيقة لقانون (لا طفل من دون تعليم)، وغير ذلك الكثير. وحتى مع كل هذا العمل، فإن الأب يبقى صاحب صوت واحد فقط. ولهذا فإن تكاليف معرفة الأب بالخلفية السياسية تتفوق بكثير على الفائدة المرجوة من صوت واحد مرتكز على معرفة جيدة.

علاوة على ذلك، فإن الأب العارف ربما يظل عاجزا عن التصويت للمرشح ذي الخطة التعليمية الأفضل، وذلك لأن القرارات السياسية، بعكس القرارات في السوق، هي «مشتريات حَزْمِيَّة». فبينما يختار المرء ما يشاء من أصناف السلع والخدمات في السوق،

التعليم العام من منظور الخيار العام

يتوجب عليه أن يختار سياسيا بعينه بكل ما في جعبته من مواقف سياسية. وإذا حوَصر الناخب بانتخاب أحد مرشحيين يحمل كل منهما آراء يتفق مع بعضها ويختلف مع بعضها الآخر، ففي العادة يجبر الناخب على اختيار أهون الشرين، وهذه لغة لا تستخدم في وصف مبيعات السوق إلا نادرا.

وحتى إن صوت الأب لسياسي روج للخطة الأفضل في الإصلاح التعليمي، فإن هذا السياسي قد يفشل في تحقيق الوعود التي قطعها إبان حملته الانتخابية. إن السياسيين يتنافسون على الأصوات، وهذا يدفعهم إلى قول أي شيء أو قطع أي وعد إذا كان ذلك ضروريا لانتخابهم. ولكن الحملات الانتخابية غير النزهية ليست أمرا يخالف للقانون، إذ لم نشهد أبدا أن سيق أحد السياسيين إلى السجن لإخلاله بوعده انتخابي. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن نزع السياسي من منصبه عموما قبل أن ينهي ولايته، وبهذا ففي حالة كذب السياسي يجب على الناخب أن يتحمل ممثله الحالي كما هو حتى موعد الانتخابات القادمة، وحينها ربما تولى الأولوية لقضايا جديدة كلياً (بغض النظر عن القضية التعليمية). وهذا هو على العكس مما يجري في السوق، حيث يمكن إعادة سلع كثيرة واسترجاع ثمنها كاملاً على الفور. وحيث يعاقب على الدعاية الكاذبة في مستويين معاً: القانون والمستهلك، مما يؤدي إلى سحب الرعاية التي كان يحظى بها المنتج. إذن: هنالك استمرار لحالة واسعة من السخط العام يقابلها عدم تغير المنظومة التعليمية.

لقد اقترحت بعض البدائل لمنظومة التعليم العام الحالية، ومنها قسائم المدارس ومدارس الامتياز¹ وبينما يؤدي هذان الخياران إلى تحفيز نوع محدود من التنافس على (جانِب العرض) في الميدان التعليمي، فإنهما يتصفان بالكثير من العيوب الأساسية. وأول هذه العيوب أن الشروط والانتدابات التي ستفرضها الحكومة على المدارس التي تستقبل القسائم (في المنهج، والاختبارات القياسية، والسياسة التوظيفية) من شأنها أن تؤدي إلى

(1) لا تختلف (مدارس الامتياز Charter Schools) عن مدارس التعليم العام من حيث التمويل ومجانبة التعليم، ولكن إدارتها مستقلة، ومنهجها مختلف، والقبول فيها يخضع إلى شروط خاصة. (المترجم)

التعليم العام من منظور الخيار العام

سلطة أكبر للدولة على التعليم مما هو موجود حالياً. وثانيها. أن هذه الحلول المقترحة لن تفيد شيئاً في التعامل مع الكم الهائل غير الطبيعي من التعليم الذي تطالب به منظومة التعليم الممول ضربياً.

في نهاية تحليلنا هذا نخلص إلى أن الحل الوحيد الذي يحل هذه المشكلات كافة يكمن في الفصل الكامل ما بين الدولة والمدرسة، فبهذه الطريقة وحدها يمكننا الوصول إلى منظومة تعليمية عالية المستوى، منخفضة التكاليف، متنوعة الأفاق، وتطوعية المبادرة.